صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

دراسات الاجتماع الثامن لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"
10-11 نوفمبر 2021

وضع وتحديات إحصاءات مالية الحكومة والدين العام في الدول العربية

دكتور المصطفى بنتور

صندوق النقد العربي
2021

- نظرة عامة عن وضع إحصاءات مالية الحكومة والدين العام في الدول العربية.
- تحديات إحصاءات مالية الحكومة والدين العام في الدول العربية.
- مقترحات للتطوير.

- لضمان إمكانية مقارنة إحصاءات مالية الحكومة داخل دولةٍ ما، كمقارنة الأنشطة المالية للحكومة المركزية والولايات والحكومات المحلية التابعة لها، وبين الدول، لابد من توحيد الوحدات المؤسسية ذات الصلة وتقديمها كقطاعات مؤسسية موحدة.
- تتعدد التحديات بتعدد المتدخلين في إنتاجها، وتعدد المصادر، مما يطرح إشكالات التنسيق بين المؤسسات المنتجة. كما تظهر التحديات نظراً للتفاوت الحاصل في الأنظمة الإحصائية المستخدمة، ومدى توحيد القياسات والتصنيفات، إضافةً إلى نقصٍ في الموارد التقنية والبشرية، ونقص في بناء القدرات وتدريب الموارد البشرية المكلفة بهذه الإحصائيات.

نظرة عامة عن وضع إحصاءات مالية الحكومة والدين العام في الدول العربية

بصفةٍ عامة، يتسم وضع إحصاءات مالية الحكومة والدين العام في الدول العربية بكون:

- عدد جد محدود من الدول العربية يتقدم في تطبيق الإصدار الجديد من إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014.
- دول عربية أخرى تطبق دليل مالية الحكومة لعام 2001، منها دول قامت باتخاذ إجراءات وتدابير تساهم في الانتقال إلى دليل مالية الحكومة 2014 وأخرى دليل 1986 أو مزيج من النسختين.
- تباين بين الدول من حيث توفر البيانات فيما يخص البنود المستحدثة في دليل 2014 (الأصول غير المالية والمالية خاصةً).
- اعتماد العديد من الدول العربية على تسجيل العمليات الحكومية على الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق.
- ضعف توسيع التغطية المؤسسية في الميزانية العامة، التي لا تشمل في بعض الدول بيانات مؤسسات القطاع.

تحديات إحصاءات مالية الحكومة والدين العام في الدول العربية

بصفة عامة، تتمثل أهم التحديات في تجميع بيانات المالية العامة (خاصة بيانات الأصول)، والنشر في الوقت المناسب (خاصة البيانات الربع سنوية)، والقدرة على تحقيق تغطية شاملة وموحدة لمالية القطاع العام، حيث يعود ذلك إلى جملةٍ من العوامل أهمها:

- ✓ ارتفاع عدد البنود والفصول التي تتطلب المزيد من البيانات.
- ✓ تصنيف البنود الفرعية لبنود الفصول حسب معايير مختلفة، وتسجيل بعض البنود على أساس الإجمالي وليس بشكل تفصيلي.
- ✓ تحديث الأنظمة الحالية بصورة مستمرة لتسهيل إصدار التقارير.
- ✓ اختلاف الأنظمة المالية والمبادئ المحاسبية لدى الجهات المختلقة، واختلاف التصنيفات الوطنية مع التصنيفات الدولية.
- ✓ تغير أعضاء الفريق الفني على مستوى الدولة مما يتطلب تدريب جديد.

تحديات إحصاءات مالية الحكومة والدين العام في الدول العربية

- ✓ تأخر بعض الدوائر المالية والجهات المستقلة عن عملية الربط الإلكتروني.
- ✓ تأخر مواءمة الأنظمة الإلكترونية لدى الجهات المستقلة مع تحديث الحسابات في النظام المركزي لجمع البيانات.
- ✓ عدم التمكن من تقديم بيانات ربع سنوية منفصلة لدى بعض الجهات.
- ✓ نقص التغطية المؤسسية: البيانات من بعض المؤسسات غير مدرجة، أو البيانات الخاصة ببعض المعاملات، مفقودة.
- ✓ اختلاف أسس القيد (النقد/الاستحقاق)، واختلاف تقييم معاملات أرصدة الأصول/الخصوم (القيمة الإسمية بدل القيمة السوقية).
- ✓ اختلاف تسجيل التدفقات والمخزونات على أساسٍ صافٍ أو إجمالي عما هو مطلوب من الأنظمة الإحصائية.
- ✓ اختلاف توقيت النشر ودوريته: حيث من الممكن أن يكون تواتر النشر وتوقيته غير مناسبين للاحتياجات الإحصائية.

مقترحات التطوير

- ✓ تحديد مدى وتغطية البيانات على مستوى الحكومة العامة والوحدات المؤسسية التي ينبغي تضمينها.
- ✓ تحديد مصادر البيانات الأولية واختيار الأنسب منها وتحليلها لاكتشاف القصور وتحديد التعديلات اللازمة لتتوافق مع المعايير الدولية.
- ✓ تشخيص حالة الإحصاءات عن طريق مراجعة بيانات المصادر، والتصنيفات لتتماشى مع الأدلة الدولية.
- ✓ تعديل البيانات من المصادر الأولية لتتوافق مع المعايير الدولية وإضافة معلومات، عند الحاجة، إلى بيانات المصادر الأولية.
- ✓ تفادياً لتكرار المعاملات المالية بين الوحدات المؤسسية التي تم دمج ميزانياتها لتصبح موحدة، إلغاء وإزالة تدفقات المعاملات المالية ووضع المخزونات بين هذه الوحدات.

مقترحات التطوير

- ✓ العمل على تحسين الأساليب المستخدمة لتسجيل البيانات وتجميعها.
- ✓ دراسة مواءمة البيانات الحالية مع التنظيم الوارد في دليل 2014، واكتشاف القصور ووضع خطط لملئها.
- ✓ توسيع تغطية البيانات لتشمل جميع الوحدات والمعاملات المؤسسية ذات الصلة.
- ✓ إضافة بيانات عن أرصدة الأصول والخصوم المالية وتقدير العناصر غير المتوفرة.
- ✓ تقدير التدفقات الاقتصادية الأخرى وإضافة بيانات عن الأصول غير المالية لإنشاء الميزانية العامة مكتملةً.

مناقشة مفتوحة